

قضت محكمة بريطانية الجمعة، بعدم قانونية قرار وزيرة الداخلية تيريزا ماي والخاص بترحيل الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في إسرائيل، مما يمنحه الحق في مقاضاة الحكومة البريطانية طلباً للتعويض.

وقالت المحكمة، إن الشيخ رائد صلاح لم يتم إخباره بالسبب وراء اعتقاله على مدار يومين، بدورها اعتبرت وزارة الداخلية، أن قرار المحكمة يعزز أحقية الوزارة في إلقاء القبض على صلاح، ولكن قرار المحكمة اليوم جاء بناءً على خطأ تقني في الإجراءات، مشيرة إلى أنها ستعمل على الدفاع عن قرار الوزيرة تيريزا ماي، بإلقاء القبض على رائد صلاح، تمهيداً لترحيله، وذلك ضد أي طلب للتعويض.

وكان العديد من السياسيين قد اعترض على قرار المحكمة بسبب اتهام الشيخ بمعاداة السامية، ولا يزال الشيخ رائد صلاح في بريطانيا ولكنه ممنوع من التحدث إلى وسائل الإعلام.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 01/10/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com